

بارومتر الأعمال

٢٠١٥

العدد ٣٧



ECES

المركز المصري
للدراستات الاقتصادية
نعمل من أجل مستقبل مصر الاقتصادي

الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري

نعمل من أجل مستقبل مصر الاقتصادي

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة تهدف إلى تعزيز صنع السياسات العامة والخاصة من خلال الدراسة العلمية المتخصصة والنقاش البناء التزاماً بأهداف التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والاندماج العالمي والمشاركة والتعددية والشفافية.

عن بارومتر الأعمال

في محاولة لتوفير معلومات عن الحالة الراهنة للنشاط الاقتصادي في مصر، قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية بنشر أول عدد من تقرير بارومتر الصناعة عام ١٩٩٨. وتناولت هذه الدورية نتائج المسح نصف السنوي لعينة تضمنت ١٦٥ شركة مختارة من قطاع الصناعة. ولتعميق محتوى التقرير، تم توسيع قاعدة المسح في عدد يوليو ٢٠٠٠ لتشمل ٣٥ شركة من قطاع التشييد والبناء. ومن ثم تحول بارومتر الصناعة إلى بارومتر الأعمال. بعدها تم توسيع قاعدة المسح في يوليو ٢٠٠٢ لتضم ١٠ شركات من قطاع السياحة. وفي يوليو ٢٠٠٦، تم توسيع المسح مرة أخرى ليصل عدد شركات العينة إلى ٣٢٠ شركة (بدلاً من ٢١٠). وفي يوليو ٢٠٠٧، تمت إضافة ١٥٤ شركة ليصبح إجمالي عدد شركات العينة الجديدة ٤٧٤ شركة. وابتداءً من يوليو ٢٠١١، يعتمد بارومتر الأعمال على مسح بالعينة تم تعديله وفقاً لحجم الشركات ويضم ٢١٨ شركة كبيرة، و٥٧ شركة متوسطة، و١٩٩ شركة صغيرة. ويتحدد حجم الشركات بعدد الموظفين طبقاً لتصنيف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حيث يبلغ عدد الموظفين في الشركات الصغيرة ٥-٤٩؛ وفي الشركات المتوسطة ٥٠-٩٩ بينما يزيد عن ١٠٠ في حالة الشركات الكبيرة. وبدءاً من يناير ٢٠١٣، يتضمن بارومتر الأعمال مؤشراً يلخص نتائج الاستبيان ومتابعة التغيرات التي تطرأ على بيئة الأعمال بمرور الوقت. حيث يتم حساب المؤشر للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء مرة بغرض تقييم الأداء ومرة أخرى للتوقعات. وبدءاً من العدد رقم ٣٤، يقدم بارومتر الأعمال النتائج الخاصة بعينة الشركات على أساس ربع سنوي.

ويغطي هذا العدد من بارومتر الأعمال نتائج مسح يقوم على عينة مصنفة قطاعياً وممثلة تتكون من ٤٧٤ شركة من شركات القطاع العام والخاص. ويتضمن المسح تقييم هذه الشركات للنمو الاقتصادي ونتائج أعمالها خلال الربع الأخير من السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ من حيث الإنتاج، والمبيعات، ومستوى استغلال الطاقة، والمخزون، والأسعار، وتكلفة الأجور، والعمالة، والاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، يلخص العدد توقعات هذه الشركات للأداء الاقتصادي بشكل عام ولأنشطتها بشكل خاص خلال الربع الأول من السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦.

من أعضاء مجلس إدارة المركز

عمر مهنا، رئيس مجلس إدارة مجموعة السويس للأسمنت (رئيس مجلس الإدارة)
محمد تيمور، رئيس مجلس إدارة شركة "فاروس" القابضة للاستثمارات المالية (نائب رئيس مجلس الإدارة)
طارق زكريا توفيق، العضو المنتدب، مجموعة شركات القاهرة للدواجن (الأمين العام)
علاء هاشم، رئيس مجلس إدارة شركة ترانسانديوم (أمين الصندوق)

فريق العمل بالمركز

شريف الديوانى، المدير التنفيذي
أمينة حلمي، مدير البحوث
ماجدة عوض الله، نائب المدير للشؤون المالية والإدارية
مى إيهاب، اقتصادي
نادين عبد الرؤوف، باحثة اقتصادية
ياسر سليم، مدير التحرير
فاطمة علي، مترجمة/محررة

تصميم وطباعة

أليكس ديزاينز جرافيكس سنتر

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى المراسلة على العنوان التالي:

المركز المصري للدراسات الاقتصادية

أبراج نايل سيتي، البرج الشمالي، الدور الثامن، كورنيش النيل، رملة بولاق

القاهرة ١١٢٢١، جمهورية مصر العربية

هاتف: ٤٤ - ٢٤٦١ ٩٠٣٧ (٢٠٢) فاكس: ٢٤٦١ ٩٠٤٥ (٢٠٢)

بريد إلكتروني: [eces@eces.org.eg](http://www.eces.org.eg) الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.eces.org.eg>



بارومتر الأعمال

العدد ٣٧ - ٢٠١٥

المحتويات

١ نظرة عامة
٢ الأداء السابق للشركات
٤ استراتيجية الأعمال في المستقبل
٦ أشد المعوقات التي تواجه شركات الأعمال
٦ توقعات السياسات
٦ الملحق
٧ جداول الملحق

نظرة عامة

يستعرض هذا العدد من بارومتر الأعمال نتائج استبيان يشمل عينة طبقية تتكون من ٤٧٤ شركة حول تقييم هذه الشركات لأداء الاقتصاد المصري وكذلك الأعمال الخاصة بها خلال الربع الأخير من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ (إبريل-يونيو ٢٠١٥) وتوقعاتها للربع الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ (يوليو-سبتمبر ٢٠١٥). على التوالي^١. ووفقا للاستبيان، يبدأ مجتمع الأعمال العام المالي الجديد بتوقعات مرتفعة حيال تعافي الاقتصاد المصري، وذلك كما يتضح من توقعات الشركات بشأن النمو الاقتصادي في الربع القادم (يوليو-سبتمبر ٢٠١٥). وتتسق هذه التوقعات المتفائلة مع تعافي النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بصورة مطردة خلال ٢٠١٤، ومع التراجع الطفيف في معدلات البطالة (الشكل ١-١)، فضلا عن استهداف الحكومة لتحقيق معدل نمو لا يقل عن ٥٪ خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥.

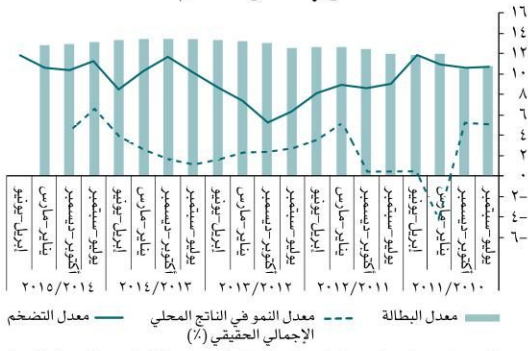
وعلى جانب المالية العامة، رغم ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة ٣٩٪ خلال الربع المالي يناير-مارس ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بذات الربع في العام السابق، إلا أن عجز المالية العامة مازال مرتفعا، ويمكن إرجاع ذلك إلى انخفاض المنح من البلدان الخليجية وارتفاع الإنفاق بنسبة ١٧٪. ليصل إلى ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الربع المالي يناير-مارس ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بذات الربع من العام السابق. وعلى الرغم أيضا من تراجع الدين العام إلا أنه مازال مرتفعا، حيث بلغ ٩٦٪ خلال الربع المالي يناير-مارس ٢٠١٥-٢٠١٤ مقابل ١٠١,٣٪ في ذات الربع من عام ٢٠١٣/٢٠١٤ (الشكل ٢-١). وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه يتم تمويل العجز بصفة رئيسية محليا بإصدار أذون الخزانة بشكل متصاعد، حيث وصلت قيمتها إلى ٥٠٨,٤ مليون جنيه في يناير-مارس ٢٠١٥/٢٠١٤، مما يزاحم الائتمان المتاح لاستثمارات القطاع الخاص (الشكل ٣-١).

ومازالت الحكومة مستمرة في تطبيق تدابير ضبط أوضاع المالية العامة، بهدف وصول العجز إلى ٨,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦. وتتضمن هذه التدابير إنفاذ ضريبة القيمة المضافة، وإلغاء دعم الوقود تدريجيا، وإنفاذ قانون المناجم والمحاجر بالكامل بعد إصدار اللوائح التنفيذية الخاصة به. وبالتالي من المستهدف أن يصل الدين العام في الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٩٠-٩١٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى المستوى الخارجي، تراجع سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي خلال شهر يوليو ٢٠١٥ بصورة أكبر إلى ٧,٧٣ جنيها للدولار، بانخفاض ٨٪ في قيمة الجنيه منذ شهر يوليو ٢٠١٤. وبينما يدعم هذا الانخفاض الأخير في سعر الصرف القدرة التنافسية للصادرات ويجذب مزيدا من الاستثمارات والتدفقات الرأسمالية الوافدة، إلا أنه قد يشكل ضغطا تضخمية في حالة ارتفاع فاتورة الواردات نتيجة لذلك. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى تدهور ميزان الحساب الجاري خلال الربع المالي يناير-مارس ٢٠١٥/٢٠١٤ مسجلا عجزا بقيمة ٤,١ مليار دولار أمريكي مقارنة بفائض قدره ٠,٣٢ مليار خلال ذات الفترة من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، مدفوعا في ذلك بصفة رئيسية بتراجع الصادرات النفطية وصافي التحويلات الرسمية.

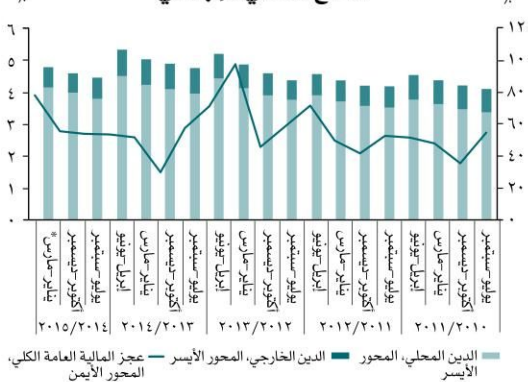
^١ تم إجراء الاستبيان الخاص بهذا العدد من بارومتر الأعمال قبل اغتيال النائب العام في ٢٩ يونيو وقبل الهجمات المتعددة التي تمت بشكل متزامن ضد قوات الأمن المصرية في شمال سيناء في ١ يوليو.

الشكل ١-١: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والبطالة والتضخم



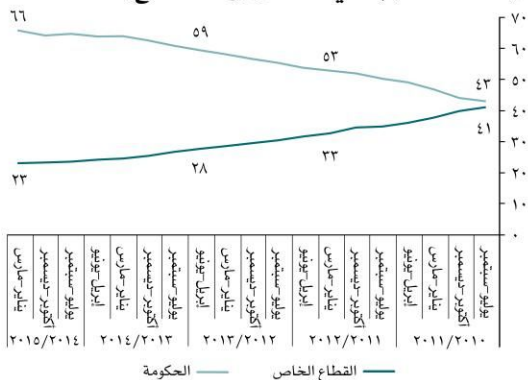
المصدر: وزارة التخطيط، والمتابعة والإصلاح الإداري؛ والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛ والبنك المركزي المصري. النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

الشكل ٢-١: الدين العام وعجز المالية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة. * بيانات أولية حول الدين المحلي والخارجي.

الشكل ٣-١: الائتمان المحلي كنسبة من إجمالي الائتمان (وفقا للقطاع)



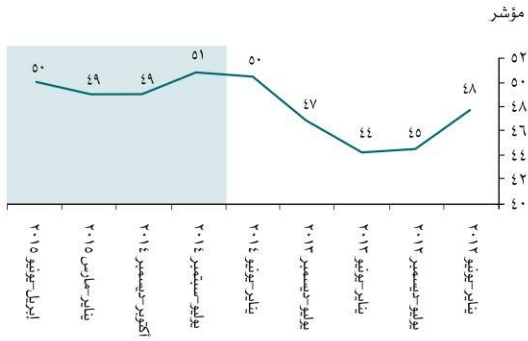
المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

الشكل ٤-١: صافي الاحتياطات الدولية وسعر الصرف (جنيه/دولار)

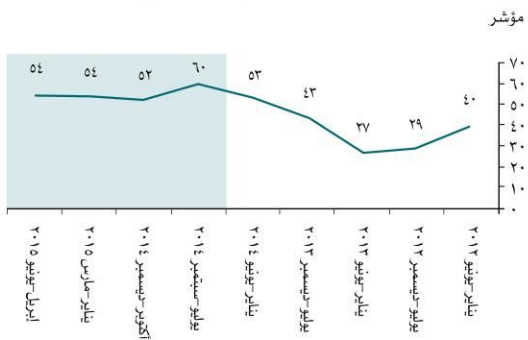


المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

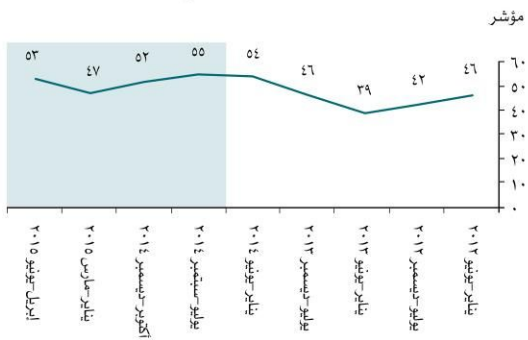
الشكل ١-٢: مؤشر بارومتر الأعمال



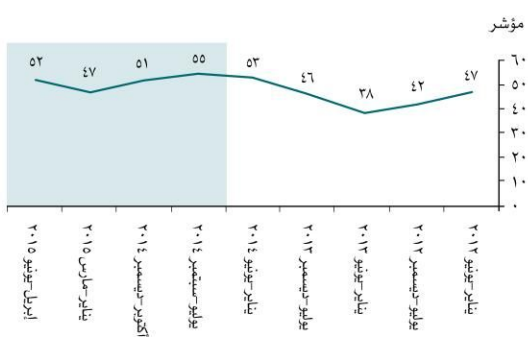
الشكل ٢-٢: النمو الاقتصادي



الشكل ٣-٢: الإنتاج



الشكل ٤-٢: المبيعات المحلية



المصدر: نتائج الاستبيان.

الجزء المظلل يشير إلى بيانات ربع سنوية، بينما يشير الجزء غير المظلل إلى بيانات نصف سنوية.

الأداء السابق للشركات

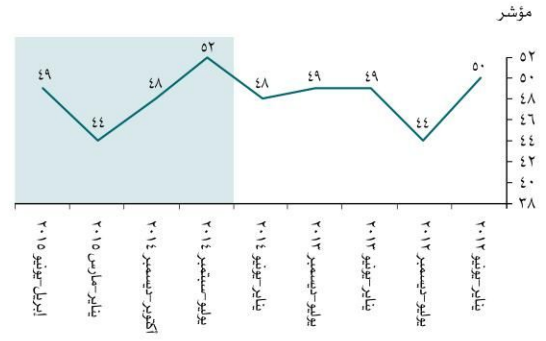
طبقاً لمؤشر بارومتر الأعمال، فإن الأداء الكلي للشركات قد شهد تحسناً طفيفاً بمقدار نقطة واحدة خلال الربع المالي إبريل-يونيو ٢٠١٥/٢٠١٤. وقد انطبق هذا الاتجاه على الشركات الكبيرة بصفة رئيسية بينما ظل أداء الشركات المتوسطة والصغيرة ثابتاً. واتسم أداء الشركات باستراتيجية الانتظار والترقب خلال الفترة السابقة للموافقة على الموازنة العامة للعام المالي الجديد، ومن ثم السياسات والتدابير الاقتصادية المترتبة على ذلك.

وبالرغم من تعافي النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتحسن أداء الشركات خلال الشهور الأخيرة، إلا أن تقييم الشركات للنمو الاقتصادي ظل ثابتاً خلال الربع المالي إبريل-يونيو ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بالربع السابق. وفي المقابل، أفادت الشركات بزيادة الإنتاج نتيجة تحسن المبيعات المحلية والصادرات، وبترجع المخزون السلي بوضوحاً طفيفاً. وقد جاء هذا التحسن في الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء. وظل مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية للشركات مماثلاً للربع السابق، مما انعكس على مستوى التشغيل الذي ظل ثابتاً بدوره. الأمر الذي يشير إلى عدم استفادة الشركات بعد من التعافي الاقتصادي المطرد ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة السابقة. كما أدى تراجع أسعار النفط إلى انخفاض تكلفة الطاقة ومن ثم تراجع أسعار كل من المدخلات والمنتجات النهائية خلال الربع المعني. وتجدر الإشارة إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة أعربت عن انخفاض أكبر في أسعار المدخلات الوسيطة مقارنة بالشركات الكبيرة.

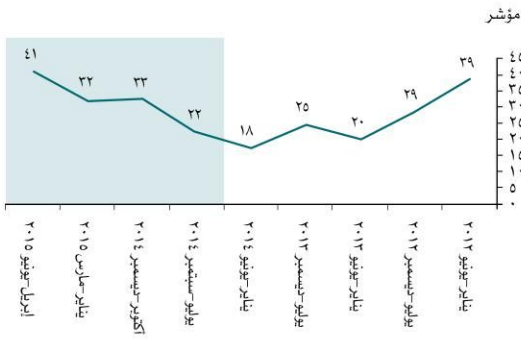
وعلى المستوى القطاعي، جاء أداء قطاع السياحة الأفضل، يليه قطاعا النقل والتشييد والبناء. حيث أفادت شركات السياحة بأعلى مستويات استغلال الطاقة الإنتاجية في الربع المالي إبريل-يونيو ٢٠١٥/٢٠١٤ بزيادة قدرها ست نقاط مقارنة بالربع السابق. ويرجع هذا التحسن في أداء القطاع إلى زيادة عدد السائحين الوافدين والليالي السياحية، واللذان سجلا نمواً بنسبة ١١% و ٢٦% على التوالي خلال شهر إبريل ٢٠١٥ مقارنة بشهر مارس ٢٠١٥.

أما في قطاع الصناعة التحويلية، فقد شهدت الصناعات الغذائية تحسناً في الأداء الكلي نتيجة للزيادة في المبيعات المحلية خلال شهر رمضان، مما أدى إلى زيادة مستوى الإنتاج المحلي من المواد الغذائية. وعلى العكس، شهد قطاع المنسوجات انخفاضاً في الأداء الكلي في ضوء تراجع مستويات المبيعات المحلية والصادرات وهو ما أدى إلى تراجع مستويات الإنتاج.

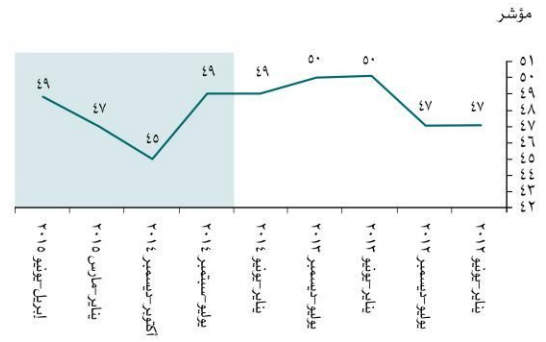
الشكل ٥-٢: الصادرات



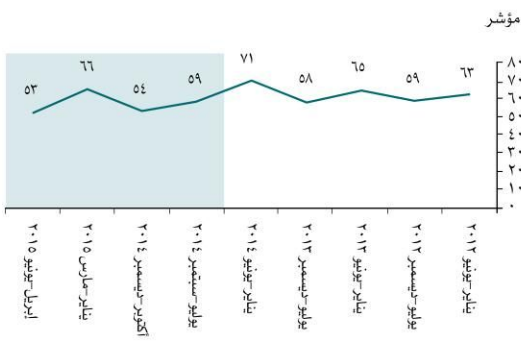
الشكل ٩-٢: أسعار المدخلات*



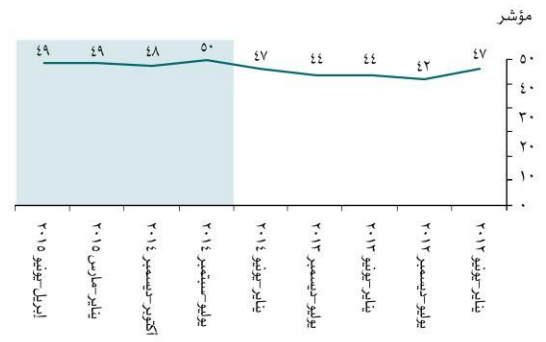
الشكل ٦-٢: المخزون السلعي*



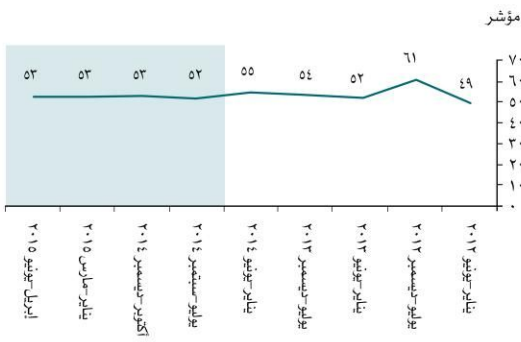
الشكل ١٠-٢: الأجور



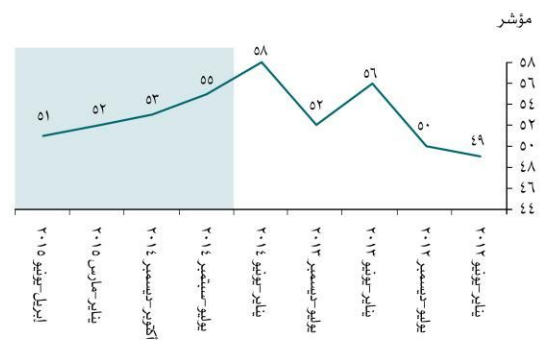
الشكل ٧-٢: مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية



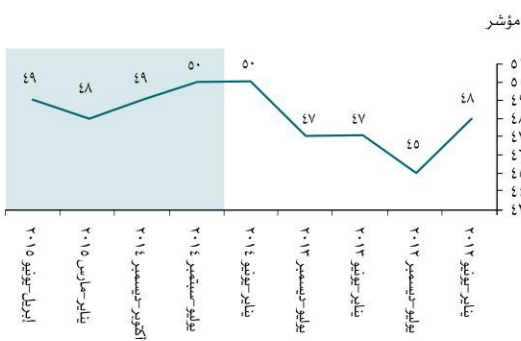
الشكل ١١-٢: الاستثمار



الشكل ٨-٢: أسعار المنتجات النهائية



الشكل ١٢-٢: التشغيل



المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون والعكس بالعكس.
** تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم يشير انخفاض قيمة المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.
الجزء المظلل يشير إلى بيانات ربع سنوية، بينما يشير الجزء غير المظلل إلى بيانات نصف سنوية.

استراتيجية الأعمال في المستقبل

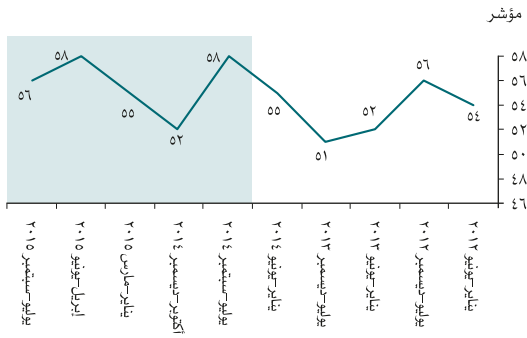
جاءت توقعات الشركات للربع المالي القادم (يوليو-سبتمبر ٢٠١٦/٢٠١٥) مرتفعة، ولكن أقل من توقعاتها للربع السابق بوجه عام. ومازالت الشركات تثق في قدرة الاقتصاد على النمو، وذلك كما يتضح من ارتفاع توقعاتها للنمو الاقتصادي. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن تفاؤل الشركات حيال النمو الاقتصادي جاء متأثراً باستمرار الإصلاحات الاقتصادية، والإعلان عن الموازنة العامة الجديدة بعد الموافقة عليها مؤخراً، فضلاً عن افتتاح قناة السويس الجديدة المقرر في شهر أغسطس. وعلى المستوى الجزئي، رغم انخفاض توقعات الشركات مقارنة بالربع السابق، إلا أنها مازالت تخطط لزيادة الإنتاج لتلبية الطلب المحلي المتوقع، مما سيؤدي إلى تراجع المخزون السلعي.

ولا تخطط الشركات لزيادة صادراتها خلال الفترة القادمة نظراً لصعوبة استيراد المواد الخام الضرورية في ضوء صعوبة فتح خطابات الائتمان اللازمة للاستيراد بسبب وضع البنك المركزي المصري حد أقصى للودائع بالدولار لتقويض السوق السوداء. كما تتوقع الشركات عدم تغير أسعار المدخلات وبالتالي ثبات أسعار المنتجات النهائية. وظلت توقعات الشركات بالنسبة للاستثمار ثابتة للربع الثالث على التوالي (أو تراجعت بصورة طفيفة)، مما انعكس على توقعاتها بالنسبة للتشغيل. أو بمعنى آخر لم تنعكس حالة التفاؤل العامة لدى الشركات بعد على مستويات الاستثمار لديها.

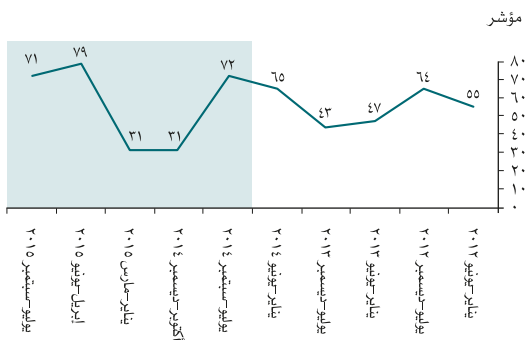
ومن بين كافة القطاعات، جاءت التوقعات الأكثر تفاؤلاً بالنسبة للربع القادم من الشركات في قطاع السياحة، ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن الشركات أدلت بهذه التوقعات قبل حدوث الهجمات الإرهابية الأخيرة. وخلافاً لأدائها خلال الربع السابق، أعربت شركات الوساطة المالية عن توقعات إيجابية في ضوء قرار الحكومة بتعليق تنفيذ ضريبة الأرباح الرأسمالية المثيرة للجدل لمدة عامين. ومن ناحية أخرى، ربما أثرت خطط الحكومة لخفض أسعار الإنترنت على توقعات شركات الاتصالات والتي جاءت توقعاتها الأقل تفاؤلاً بين القطاعات. وجاءت توقعات شركات الصناعة التحويلية وخاصة قطاع المنسوجات بالنسبة للربع القادم أكثر تحفظاً مقارنة بالربع السابق.

وبوجه عام، لا توجد فوارق كبيرة بين توقعات الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة. غير أنه جاءت توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة للنمو الاقتصادي أقل تفاؤلاً من توقعات الشركات الكبيرة، وهو ما يتسق مع ضعف الأداء السابق للشركات الصغيرة والمتوسطة. كما تتوقع الشركات الصغيرة والمتوسطة انخفاض المخزون السلعي وتحسن مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية خلال الربع القادم.

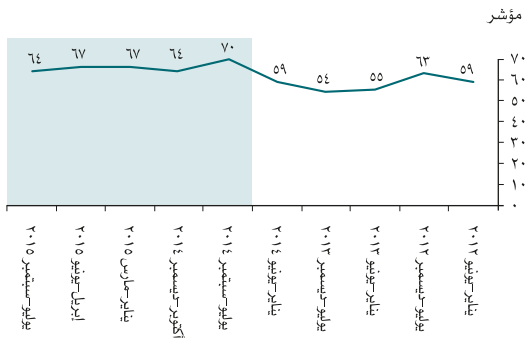
الشكل ٣-١: مؤشر بارومتر الأعمال



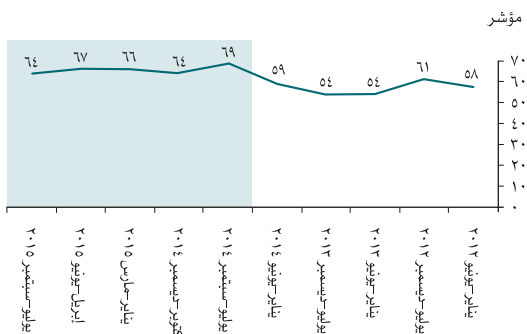
الشكل ٣-٢: النمو الاقتصادي



الشكل ٣-٣: الإنتاج



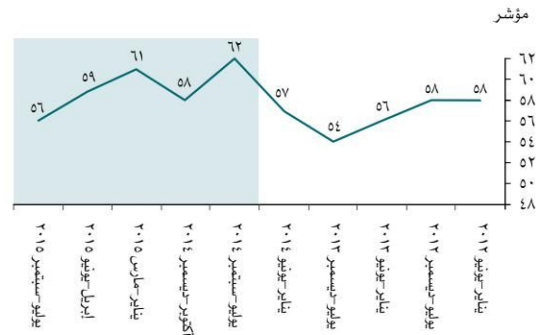
الشكل ٣-٤: المبيعات المحلية



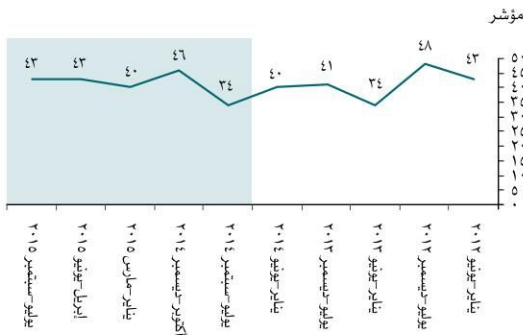
المصدر: نتائج الاستبيان.

الجزء المظلل يشير إلى بيانات ربع سنوية، بينما يشير الجزء غير المظلل إلى بيانات نصف سنوية.

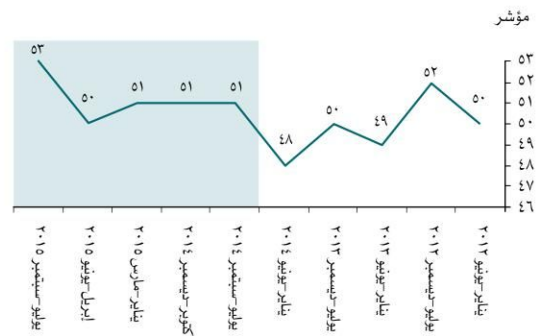
الشكل ٥-٣: الصادرات



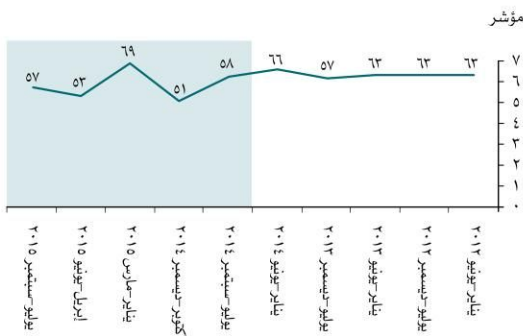
الشكل ٩-٣: أسعار المدخلات*



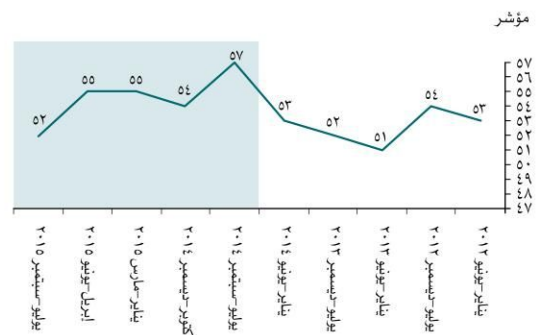
الشكل ٦-٣: المخزون السلعي*



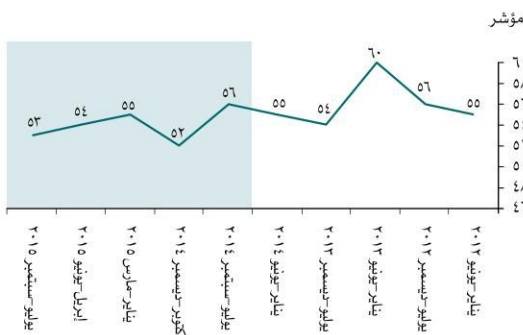
الشكل ١٠-٣: الأجور



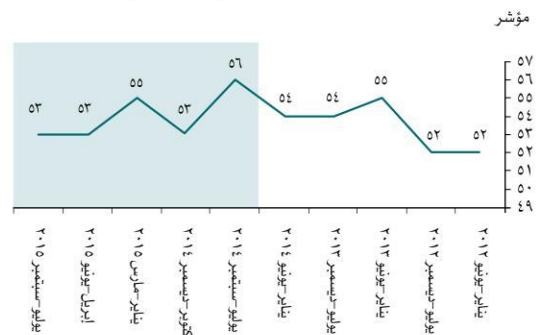
الشكل ٧-٣: مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية



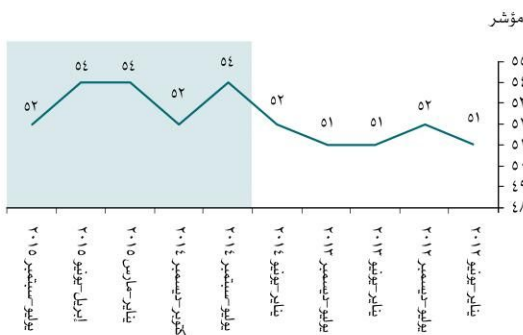
الشكل ١١-٣: الاستثمار



الشكل ٨-٣: أسعار المنتجات النهائية



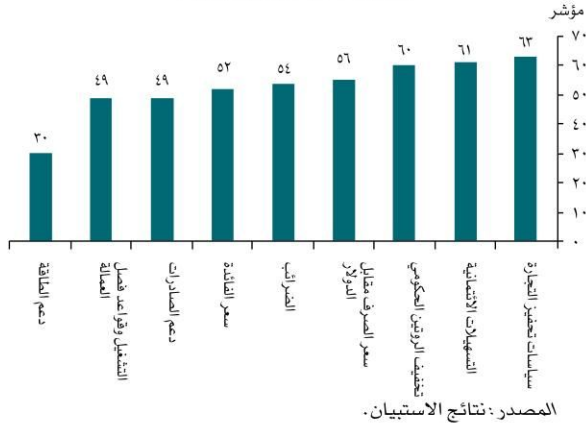
الشكل ١٢-٣: التشغيل



المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون والعكس بالعكس.
 ** تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم يشير انخفاض قيمة المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.
 الجزء المظلل يشير إلى بيانات ربع سنوية، بينما يشير الجزء غير المظلل إلى بيانات نصف سنوية.

الشكل ٥: توقعات السياسات



الملحق

بعد شرح المنهجية المتبعة فيما يلي، يتضمن هذا الملحق الجداول التي تعرض نتائج الاستبيان في صورة أرقام.

منهجية المؤشر

يهدف المؤشر إلى حساب رقم واحد لإجابات الشركات بشأن كل متغير. وفيما يلي المعادلة المستخدمة في حساب المؤشر:

$$X = \frac{I+S}{100+S} \times 100$$

حيث تمثل I نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، و S نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

ويساوي المؤشر 100 نقطة بعد أقصى عند إفادة كافة الشركات بزيادة المتغير، وصفرا بعد أدنى إذا أفادت كافة الشركات بانخفاضه، مع قيمة متوسطة تبلغ 50 نقطة عند إفادة كافة الشركات بثبات المتغير. ويتراوح المؤشر بين 100 و 0 نقطة، ويزيد بصورة تناسبية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بزيادة المتغير وبصورة عكسية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بانخفاضه. أما التغير في الآراء التي تفيد بثبات قيمة المتغير فيتم إدراجه في كل من البسط والمقام معا لتحديد تأثير هذا التغير. ومن ثم، فإن ارتفاع المؤشر يعكس بيئة أعمال أفضل والعكس بالعكس. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤشر معكوس بالنسبة للمخزون السلعي وأسعار المدخلات، حيث تعكس الزيادات في هذين المتغيرين مناخ أعمال غير موات للشركات.

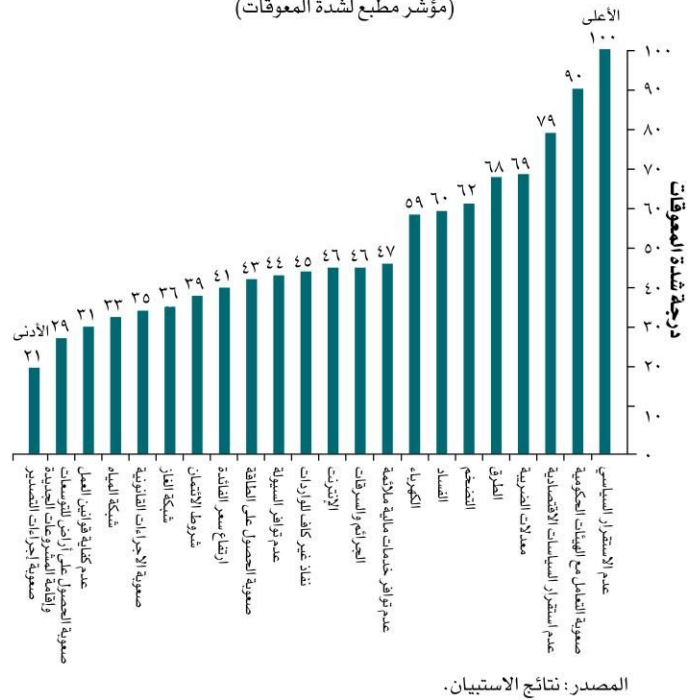
ويمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطا للمؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويتم حسابه مرة للشركات الكبيرة ومرة أخرى للشركات الصغيرة والمتوسطة لتقييم الأداء وتحديد التوقعات.

أشد المعوقات التي تواجه شركات الأعمال

أشد المعوقات: عدم الاستقرار السياسي، صعوبة التعامل مع الأجهزة الحكومية، عدم استقرار السياسات الاقتصادية، ومعدلات الضرائب

وفقا للشكل ٤ تصدرت السياسات الحكومية أشد المعوقات التي تواجه الأعمال، يليها ضعف البنية التحتية (الطرق والكهرباء والإنترنت). وجاء عدم استقرار السياسات الاقتصادية ومعدلات الضرائب ضمن أشد المعوقات التي تواجه الأعمال بسبب تردد الحكومة في اتخاذ القرارات الاقتصادية. كما يميل النفاذ للواردات إلى أن يصبح ضمن أشد المعوقات بصورة طفيفة، وذلك بعد أن كان أقلها في الفترة أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٤. وربما يعود السبب في عدم النفاذ للواردات بشكل كاف إلى الحد من السوق السوداء للدولار وانخفاض سعر صرف الجنيه.

الشكل ٤: أشد المعوقات التي تواجه قطاع الأعمال
(مؤشر مطيع لشدة المعوقات)



توقعات السياسات

توقعات السياسات: مزيد من سياسات تحفيز التجارة وتيسير اللوائح الحكومية

وفقا للشكل ٥، تميل الشركات إلى توقع ثبات السياسات خلال الربع المالي القادم مقارنة بالربع السابق. غير أنه وفقا للمؤشر تتوقع الشركات مزيدا من التسهيلات الائتمانية وسياسات تحفيز التجارة. وتزامنت هذه التوقعات مع زيادة الدعم المخصص للصادرات في الموازنة الجديدة للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٥ مليار جنيه، مقابل ٢,٦ مليار جنيه في العام السابق. وبينما أفادت الشركات أن صعوبة التعامل مع الأجهزة الحكومية من أشد المعوقات التي تواجهها، ارتفعت توقعاتها بتيسير اللوائح الحكومية. وفي المقابل تتوقع الشركات انخفاض دعم الطاقة، وهو ما يتسق مع هدف الحكومة الجديد بخفض العجز في الموازنة العامة إلى ٨,٩٪ خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦.

جدول ١٠: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أبريل-يونيو ٢٠١٥)

المستغير	قطاع الوساطة المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع السياحة		قطاع التشييد والبناء		قطاع الصناعة التحويلية														
	المؤشر	نسبة مئوية	المؤشر	نسبة مئوية	المؤشر	نسبة مئوية	المؤشر	نسبة مئوية	المؤشر	نسبة مئوية	المؤشر	نسبة مئوية													
	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل													
النمو الاقتصادي	٤٩	٢٩	٤٤	٢٧	٥١	٢١	٥٤	٢٥	٥٣	١٩	٥٦	٢٦	٦٠	٢٣	٤٨	٦٣	٥	٥١	٤٤	٥٥	٢٢	٤٣	٢٥		
النشاط الاقتصادي	٣٩	٤٨	٣٢	١٩	٤٧	٢٥	٦١	١٤	٥٧	١٩	٤٣	٣٩	٥٧	٢٣	٢٠	٤٨	٥٦	١٦	٤٩	٢٥	٥٤	٢٢	٤٤	٣٤	
المبيعات المحلية	٣٩	٤٨	٣٢	١٩	٤٧	٢٥	٦١	١٤	٥٤	٢١	٤٥	٣٤	٥٦	٢٦	٢٣	٤١	٥٦	١٦	٤٩	٢٥	٥٤	٢٢	٤٤	٣٤	
الصادرات	٥٠	١٤	٧١	١٤	٥٠	٠	١٠٠	٠	٥٤	١٨	٥٣	٣٠	٥٤	٣٣	٢٤	٤٣	٤٤	٢٠	٨٠	٠	٤٧	٢٦	٥٥	١٨	
المخزون	-	٠	٠	٠	-	٠	٠	٠	-	١٠٠	٠	-	٠	١٠٠	٠	-	٠	١٠٠	٠	١٠٠	٠	٤٩	١٣	٦٩	١٨
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٤٩	١٦	٧٣	١١	٤٩	٤	٩٦	٠	٤٨	٦	٩٤	٠	٥٤	٣	٨٣	١٥	٥٠	٤	٩٣	٤	٤٩	١٤	٧٧	٩	
الأسعار																									
أسعار المنتجات النهائية	٥١	٣	٩٠	٦	٤٧	١١	٨٩	٠	٥٧	٦	٦٧	٢٨	٥١	١٠	٧٥	١٥	٤٩	٧	٨٩	٤	٥١	٦	٨٣	١١	
أسعار المدخلات الوسيطة	٤٣	٠	٧٥	٢٥	٣٦	٠	٥٧	٤٣	٤٧	٠	٨٩	١١	٣٩	٣	٦٠	٢٨	٤٠	٢	٦٤	٢٥	٤٠	٣	٦٢	٢٥	
مستوى الأجور	٥١	٥	٨٧	٨	٥٨	٠	٧١	٢٩	٥٤	٢	٨٣	١٥	٥٤	٠	٨٨	١٣	٥١	٠	٩٥	٥	٥٣	١	٨٧	١٢	
المدخلات الأساسية																									
الاستثمار	٥٤	٠	٨٥	١٥	٥٠	٧	٨٦	٧	٥٠	٤	٩٣	٤	٥٣	٠	٩٠	١٠	٥٤	٢	٨٤	١٥	٥٣	١	٨٨	١١	
التشغيل	٤٨	٨	٩٠	٢	٥٠	١١	٧٩	١١	٥٠	٧	٨٥	٧	٥٢	٨	٧٨	١٥	٥١	٩	٨٠	١١	٤٩	١٠	٨٤	٦	

جدول ٢٠: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يوليو-سبتمبر ٢٠١٥)

المستغير	قطاع الوساطة المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع السياحة		قطاع التشييد والبناء		قطاع الصناعة التحويلية														
	المؤشر	نسبة مئوية	المؤشر	نسبة مئوية	المؤشر	نسبة مئوية	المؤشر	نسبة مئوية	المؤشر	نسبة مئوية	المؤشر	نسبة مئوية													
	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل													
النمو الاقتصادي	٧٤	١٠	٢٣	٦٨	٦٤	١١	٣٩	٥٠	٦٤	١١	٣٩	٥٠	٨٣	٣	١٨	٨٠	٧٢	٧	٢٩	٦٤	٧١	٨	٢٩	٦٣	
النشاط الاقتصادي	٦٨	٠	٤٨	٥٢	٦٠	٧	٥٤	٣٩	٦٤	٢	٥٢	٤٦	٦٨	١٥	٢٥	٦٠	٦٥	٢	٥١	٤٧	٦٤	٨	٤٦	٤٧	
المبيعات المحلية	٦٧	٠	٤٩	٥١	٦٠	٧	٥٤	٣٩	٦١	٢	٦٠	٢٨	٦٣	١٦	٢٣	٥١	٦٥	٢	٥١	٤٧	٦٤	٧	٤٤	٤٨	
الصادرات	٥٦	٠	٨٠	٢٠	٥٠	٠	١٠٠	٠	٥٧	٣	٦٩	٢٨	٦٩	٠	٤٥	٥٥	٥٠	٠	١٠٠	٠	٥٤	١٠	٦٨	٢٢	
المخزون	٥٠	٠	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥٠	٠	١٠٠	٠	٥٥	١٧	٨٣	٠	٥٠	٠	١٠٠	٠	٥٢	١٧	٧٤	٩	
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٥٢	٢	٨٧	١١	٥٠	٠	١٠٠	٠	٥١	٠	٩٨	٢	٥٢	٥	٨٣	١٣	٥١	٠	٩٦	٤	٥٣	٥	٧٨	١٧	
الأسعار																									
أسعار المنتجات النهائية	٥٢	٠	٩٤	٦	٥٢	٠	٩٣	٧	٥٥	٠	٨١	١٩	٥٤	٥	٧٥	٢٠	٥٦	٠	٧٨	٢٢	٥٢	٣	٨٩	٩	
أسعار المدخلات الوسيطة	٤٤	٠	٧٩	٢١	٣٢	٠	٤٦	٥٤	٥٠	٠	١٠٠	٠	٤٥	٣	٧٥	٢٣	٣٥	٠	٥٥	٤٥	٤٣	١	٧٤	٢٥	
مستوى الأجور	٥٧	٠	٧٦	٢٤	٥٤	٠	٨٦	١٤	٥٢	٠	٩١	٩	٥٨	٠	٧٣	٢٨	٦١	٠	٦٥	٢٥	٥٧	٠	٧٥	٢٥	
المدخلات الأساسية																									
الاستثمار	٥٢	٢	٨٧	١١	٥٣	٠	٨٩	١١	٥١	٠	٩٨	٢	٥٢	٠	٩٣	٨	٥٦	٠	٧٨	٢٢	٥٣	١	٨٨	١١	
التشغيل	٥٢	٠	٩٢	٨	٥٥	٤	٧٥	٢١	٥٢	٠	٩٤	٦	٥٤	٠	٨٨	١٣	٥٤	٢	٨٤	١٥	٥٢	٣	٨٦	١١	

١ تشمل الأرقام نسبة إجمالي الردود، مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل، وقد تختلف عن العائة نتيجة للتقريب.
٢ مساو للمتوسط البسيط لتؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر الملحق.

جدول ٤: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (وفقاً لجمعها) (يوليو-سبتمبر ٢٠١٥)

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة		الشركات الكبيرة	
	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل
النمو الاقتصادي	٥٩	٣٣	٦٩	٢٥
النشاط الاقتصادي	٥٩	٣٣	٦٩	٢٥
الإنتاج	٤٥	٤٨	٥٢	٤٣
المبيعات المحلية	٤٥	٤٨	٥٠	٤٥
الصادرات	٢٥	٧٠	٥٦	٢٥
المخزون	٦	٧٦	١٨	٧٤
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	١٣	٨٤	٥٣	٨٧
الأسعار	١٢	٨٥	٥٢	٨٨
أسعار المنتجات النهائية	١٢	٨٥	٥٢	٨٨
أسعار المدخلات الوسيطة	٢٨	٧١	٤٢	٧٦
مستوى الأجور	١٨	٨٢	٥٥	٢٩
المدخلات الأساسية	٨	٩٢	٥٢	٨٤
الاستثمار	٨	٩٢	٥٢	٨٤
التشغيل	١١	٨٨	٥٣	٨٦

جدول ٣: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة (وفقاً لجمعها) (أبريل-يونيو ٢٠١٥)

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة		الشركات الكبيرة	
	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل
النمو الاقتصادي	٢٧	٤٥	٢٨	٥٠
النشاط الاقتصادي	٢٧	٤٥	٢٨	٥٠
الإنتاج	٢٤	٤١	٣٦	٤٦
المبيعات المحلية	٢٣	٤١	٣٦	٤٥
الصادرات	١٦	٥٥	٢٩	٤٦
المخزون	١٩	٧٢	٩	٤٧
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٦	٨٠	١٤	٤٨
الأسعار	١٣	٧٧	٩	٥١
أسعار المنتجات النهائية	١٣	٧٧	٩	٥١
أسعار المدخلات الوسيطة	٣٤	٦٥	٢	٤١
مستوى الأجور	١٦	٨٣	٢	٥٤
المدخلات الأساسية	٩	٨٨	٢	٥٢
الاستثمار	٩	٨٨	٢	٥٢
التشغيل	٦	٨٣	١١	٤٩

^١ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد تختلف عن المائة نتيجة للتقريب.

^٢ مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر الملحق.